أكدت أن الناتج المحلي انكمش بنحو 2.3 بالمئة خلال عام 2017

«ستاندرد اند بورز» تثبت التصنيف السيادي للكويت عند «ايه.ايه» مع نظرة مستقبلية مستقرة

- توقعت أن يعود الحساب الجاري إلى فائض بنسبة 0.1 و2 بالمئة خلال 2017 و2018
- قدرت أن تسجل الموازنة العامة عجزا ماليا بنحو 16 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي
- احتياجات التمويل الخارجي قابلة للسيطرة وستصل إلى نحو 110 بالمئة من «الحساب الجاري»
- صافي أوضاع الأصول الحكومية والخارجية للدولة يوفر مساحة لضبط المالية العامة
- رأت الوكالة ان المرونة الاقتصادية للكويت سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي
- ذكرت أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور كبير في الموازين الداخلية والخارجية
- إنشاء أصول مالية أتاح لصانعي السياسات المجال لمواجهة انحسار أداء القطاع النفطي
- الكويت من أعلى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة من حيث حجم الموجودات الحكومية
- الدولة تعتزم تركيز جهودها على تحسين تحصيل الإيرادات وتصفية الأصول غير المستغلة
- الموجودات الأجنبية تمثل قوة تصنيف كبيرة وتوفر مصدات مقابل انخفاض النفط

وكالة ستاندرد اند بورز

ثبتت وكالة (ستاندرد اند بورز) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

وقالت الوكالة الاميركية التي تعتبر من بين اكبر وكالات التصنيف العالمية في بيان صحفي على موقعها الالكتروني ان صافي أوضاع الأصول الحكومية والخارجية لدولة الكويت يستمر في توفير مساحة للحكومة لضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا.

واضافت ان استقرار آفاق التصنيف يعكس توقعها بأن تبقى مقاييس التصنيف الائتماني الرئيسية للكويت قريبة نسبيا من المستويات الحالية مبينة ان النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس توقعات الوكالة باستمرار قوة الأوضاع المالية الحكومية والخارجية للكويت خلال أفق التوقعات مدعومة برصيد كبير من الأصول المالية.

وتوقعت الوكالة كفاية هذه القوة لمقابلة المخاطر المتعلقة بكل من انخفاض أسعار النفط وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة مضيفة أن تأكيدها للتصنيف الائتماني السيادي للكويت مدعوم بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة وذلك رغم تراجع اسعار النفط أخيرا.

ورأت الوكالة ان المرونة الاقتصادية لدولة الكويت سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي وضبط أوضاع المالية العامة التدريجي مشيرة الى ان الارتفاع المعتدل في أسعار النفط في العام الحالي وتوقع ارتفاع إنتاج النفط من عام 2019 فصاعدا إلى جانب برنامج استثماري حكومي واسع ستدعم زخم النمو الاقتصادي للكويت.

وذكرت أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام 2014 أدى إلى تدهور كبير في مستويات الثروة وأرصدة الموازين الداخلية والخارجية للكويت مشيرة الى ان إنشاء أصول مالية وخارجية كبيرة من خلال تحويل فوائض الموازنة العامة قبل ذلك أتاح لصانعي السياسات المجال لمواجهة انحسار أداء القطاع النفطي أثناء تراجع أسعار النفط بزيادة الإنفاق العام في إطار الخطة الإنمائية للدولة لا سيما في مشاريع البنية التحتية.

وقدرت الوكالة ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت انكمش بنحو 2ر3 في المئة خلال عام 2017 بسبب تقليص إنتاج النفط بنسبة تتراوح بين 5 و6 في المئة وذلك على الرغم من أن الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية قد شهد نموا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017.

وتوقعت ان ارتفاع أسعار النفط سيدعم ارتفاع الاستهلاك والاستثمار خلال عام 2018 اذ قد يعود النمو الاقتصادي إلى معدلات تصل إلى نحو 5ر2 في المئة مع استقرار النمو في القطاعات غير النفطية مدعوما بالإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية.

كما توقعت ان يبلغ النمو الاقتصادي للكويت الى نحو 3 في المئة خلال السنوات 2019–2021 على خلفية ارتفاع إنتاج النفط ومشاريع الاستثمار مبينة انه على المدى المتوسط فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الكويتي إلى أكثر من نحو 3 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2021.

وأشارت إلى الانتهاء من أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص منذ بدء سريان قانون الشراكة بينهما في عام 2015 لافتة الى خطط الحكومة لإعادة طرح مناقصة للمرحلة الثانية بمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في أوائل عام 2018.

واعتبرت ان المصدات المالية والخارجية الضخمة للكويت تبقى من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني متوقعة أن يتم ضبط أوضاع المالية العامة بشكل تدريجي بحلول عام 2020 مع احتمال تطبيق سقف الإنفاق العام وضريبة القيمة المضافة في عام 2019.

واشارت (ستاندرد ان بورز) في بيانها الى خطط الحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية من خلال زيادة نسبة الاقتراض العام وتخفيض نسبة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام موضحة ان الكويت تحتفظ بأحد أكبر محافظ الأصول الخارجية السائلة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وقدرت ان تسجل الموازنة العامة عجزا ماليا بنحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (بعد استقطاع مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة) مبينة ان ضبط اوضاع المالية العامة سيكون بطيئا مع اتخاذ الحكومة تدابير لتقليص الإنفاق الجاري واستخدامها قدرا من المرونة المالية من أجل زيادة الإنفاق الرأسمالي.

وأشارت الوكالة إلى أن استجابة السياسة المالية في الكويت لانخفاض أسعار النفط محدودة ومتدرجة إلى حد ما بالنظر إلى المصدات المالية الكبيرة حيث رفعت الحكومة أسعار الوقود وبدأت رفع رسوم الكهرباء والمياه ونفذت تدابير تهدف إلى نمو معتدل في فاتورة الأجور والمرتبات.

ولفتت الى ان الكويت تعتزم تركيز جهودها على تحسين تحصيل الإيرادات العامة وتصفية الأصول غير المستغلة بالكامل مثل الأراضي وتنفيذ برنامج التخصيص على مدى السنوات الخمس المقبلة.

واوضحت أنه رغم أن الحكومة مولت عجز الموازنة العامة بشكل رئيسي عبر السحب من صندوق الاحتياطي العام وبعض إصدارات سندات الدين إلا أنها تعتزم التحول أكثر نحو إصدارات الدين مبينة ان هذه الخطط تعتمد على قرار مجلس الأمة بشأن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة بعد انقضاء أجل المرسوم بالقانون في أكتوبر 2017.

وقالت ان الكويت اصدرت أول سنداتها الدولية السيادية في عام 2017 متوقعة استمرار الاستفادة من أسواق السندات الخارجية في ظل أسعار الفائدة الحالية المواتية لاسيما بالمقارنة مع عائدات الأصول الخارجية.

ورات أن صافي وضع الموجودات الأجنبية يمثل قوة تصنيف كبيرة للكويت حيث توفر مصدات كبيرة مقابل انخفاض أسعار النفط مبينة ان الحكومة تدير من خلال الهيئة العامة للاستثمار أصولا ضخمة تراكمت من إنتاج النفط والغاز على مر السنين.

وقالت الوكالة ان "دولة الكويت تعتبر من أعلى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة من حيث صافي حجم الموجودات الحكومية".

وبينت ان فائض الحساب الجاري تراجع إلى النصف في عام 2015 مدفوعا بتراجع أسعار النفط اذ انه في عام 2016 سجل الحساب الجاري أول عجز بنحو 5ر4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط فائض بلغ نحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2010–2014).

وتوقعت أن يعود الحساب الجاري إلى فائض بنسبة 1ر0 و2 في المئة في السنوات 2017 و2018 على الترتيب مدفوعا بارتفاع أسعار النفط متوقعة أن يتجاوز صافي وضع الأصول الخارجية لدولة الكويت 6 أضعاف المتحصلات من الحساب الجاري في عام 2017.

واشارت إلى أن إجمالي احتياجات التمويل الخارجي ستبقى قابلة للسيطرة وستصل إلى نحو 110 في المئة من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام في السنوات الأربع المقبلة.

وقالت ان مؤشرات الحسابات الخارجية لدولة الكويت قوية جدا وهي "أقوى من أقرانها بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" معتبرة أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم أسعار الصرف في باقي دول مجلس التعاون والتي ترتبط أسعار صرف عملتها بالدولار الأمريكي.

وأشارت إلى أنه رغم قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرتين خلال عام 2017 إلا أن بنك الكويت المركزي أبقى على سعر الخصم الرئيسي دون تغيير.

ورأت أن النظام المالي في الكويت مستقر والبنوك الكويتية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية مع وفرة السيولة وفقا لمعيار بازل (3) وتعمل في بيئة تنظيمية قوية.

واشارت الى ان تقييم المخاطر في القطاع المصرفي الكويتي جاء ضمن الدرجة الرابعة اذ تصنَّف النظم المصرفية الأدنى مخاطر ضمن الدرجة (1) والأعلى مخاطر في الدرجة (10).

تنظمه الكويتية للاستثمار من 6 - 10 فبراير بأرض المعارض صالة 5

«خدمات الغاز والنفط» راع فضي لمعرض الصناع العالمي ميكرفير 2018

أعلنت شركة خدمات حقول الغاز والنفط، عن رعايتها الفضية لمعرض الصناع العالمي "ميكرفير الكويت2018" الذي تنظمه الشركة الكويتية للاستثمار للعام الثاني على التوالي تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وذلك خلال الفترة من 6 إلى 10 فبراير 2018 بقاعة رقم 5 في أرض المعارض الدولية بمشرف.

وبهذه المناسبة،قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المهندس حسام معرفي،في تصريح صحافي، أن رعاية الشركة لمعرض الصناع العالمي، تنسجم مع توجهاتها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية نحو كافة قطاعات المجتمع وأهمها الشباب.

وأضاف، أن مشاركة خدمات حقول الغاز والنفط في المعرض فرصة جيدة تهدف إلى إطلاع الشباب الكويتي على خدمات الشركة من خلال "بوث" خاص بالشركة في المعرض الصالة رقم 5 ، إذ أن معرض الصناع يهدف إلى تسليط الضوء على إبداعات وصناعات الشباب الكويتي والعربي والتي تجمع التكنولوجيا الحديثة بالصناعات اليدوية وذلك لخدمة وتشجيع هذه الصناعة التي قد تكون أحد روافد الدخل والنماء لبلادنا مما تساهم في تعزيز شعار صنع في الكويت بعد دعمها ورعايتها.

وذكر أن معرض ميكرفير –الكويت 2018، يضم أكثر من 80 مشارك من الصناع الشباب الكويتي والعربي أصحاب الحرف اليدوية، وكذلك ممن لهم مواهب ابتكارية في مجالات التكنولوجيا، مشيرا إلى أن تلك الرعاية تتوافق مع استراتيجية الشركة التي تدعم الشباب وتوفر لهم البيئة المناسبة لتشجيعهم على الإبداع والابتكار تحت مظلة "ميكرفير–الكويت" لدعمهم ومؤازرتهم.

وأوضح أن نجاح النسخة الأولى للمعرض العام الماضي بفضل جهود القائمين على تنظيمه من جانب الشركة الكويتية للاستثمار وكذلك الجهات الراعية، دفع الشركة بالمشاركة في تقديم الرعاية الفضية لهذا الحدث المهم، الذي يدعم بشكل مباشر مشاريع الشباب الكويتي ويصب نهاية الأمر في مصلحة الصناعة الكويتية

ووجه معرفي الشكر إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد على تفضله بالرعاية الكريمة لمعرض الصناع العالمي ميكرفير ودعمه غير المنقطع للشباب المبدع.

وتقوم الشركة الكويتية للاستثمار بموجب الامتياز الذي حصلت عليه من المعرض الأم في الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم المعرض للعام الثاني على التوالي كحدث مميز تشهده الكويت والمنطقة، غير أن المعرض يندرج هذا العام تحت مظلة معرض الكويت التجاري الدولي "كويت إكسبو 2018" في دورته الثانية، والذي يُعد إحدى أهم التظاهرات الدولية التجارية التي تشهدها الكويت للعام الثاني على التوالي، حيث يشكل فرصة مثالية لتلاقي الأطراف التجارية المختلفة تحت سقف واحد.

حسام معرفي

«التجاري» يقدم عرضاً حصرياً لعملاء الخدمة المصرفية الشخصية بالتعاون مع فيرساتشي

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تعاونه معفيرساتشي بوتيك لتقديم عرض مميز وحصري لحاملي بطاقات الخدمات المصرفية الشخصية وفيزا إنفينيت وبلاتينيوم وكذلك بطاقات ماستركارد وورلد وبلاتينيوم وذلك بتقديم خصم يصل إلى 15% في شهر فبراير على التشكيلة الجديدة من فيرساتشي بوتيك،فرع مجمع الأفنيوز برستيج.

وتعتبر فيرساتشي من أهم شركات الأزياء الإيطالية الفاخرة والشهيرة عالمياًمنذ عام 1978، لتصبح اليوم هذه الماركة واحده من أهم الماركات العالمية التي تصمم الملابس، الأحذيه، النظارات الشمسية، العطور والإكسسوارات. ويتميز فيرساتشيبوتيك الأفنيوز بالتصميم المميز وهو ثمرة إبداع دوناتيلا فيرساتشي بالتعاون مع أشهر المصممين العالميين.

وفي هذا السياق، أكد البنك التجاري الكويتي حرصه الدائم على مكافأة عملاء الخدمات المصرفية الشخصية وكافة عملائه بتقديم أفضل العروض والخدمات لحاملي بطاقات الخدمات المصرفية الشخصية والبطاقات الائتمانية المميزة،ويدعوهمللإستفادة من هذا العرض المخصص لهملغاية28/2/2018.

وحث التجاري عملائه للتعرف على المزيد عن هذا العرض أو أي من عروضه وخدماته الأخرى إما عن طريق زيارة موقع البنك الرسمي .www CBK.com أو من خلال الاتصال على مركز خدمة العملاء1888225 حيث يقوم الموظفون المتواجدون على مدار الساعة بالرد على كافة استفسارات العملاء، كما أنه يمكن للعملاء متابعة عروض التجاري على صفحات البنك على مواقع التواصل الإجتماعي.

شعار البنك التجاري

ارتفع تصنيفها إلى +AA بنمو 9.8 بالمئة لتصل إلى 1.748 مليار دولار

براند فاينانس: «الوطني» العلامة المصرفية الأعلى قيمة وتصنيفا في الكويت

تصدرت العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني المرتبة الأولى بين كافة البنوك الكويتية كالعلامة المصرفية الأعلى قيمة في الكويت لعام 2018، وذلك وفق التقرير السنوي للشركة العالمية لتقييم العلامات التجارية "براند فاينانس"، حيث بلغت قيمة العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني 1.748 مليار دولار في العام 2018، مرتفعة بمقدار 156 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 9.8% عما كانت عليه في عام 2017.

كما ارتفع تصنيف العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني من AA إلى +AA مقارنة مع العام الماضي، حيث تعد بين أقوى العلامات التجارية في المنطقة والعالم، وذلك استناداً إلى قوة الأداء المالي وتوقعات النمو المستقبلي وفقاً لمعايير خاصة ومحددة منها هامش الربحية والإيرادات.

ويعكس هذا التقييم المرتفع للعلامة التجارية الثقة التي يوليها العملاء والمساهمين لبنك الكويت الوطني وسمعته الرائدة محلياً وإقليميا، كما يعكس الأداء المالي والتوسع الدولي الناجح لعلامته التجارية التي تعمل في 15 سوقاً موزعة على أربع قارات حول العالم.كما يؤكد على النجاح المستمرللخطوات المدروسة التي ينتهجها بنك الكويت الوطني في استراتيجيته لتعزيز الهوية وترسيخ علامته التجارية، بالإضافةإلى تنامي الثقة القوية والعميقة مع عملائه وتقديمه أفضل نوعية من الخدمات والمنتجات المصرفية.

ويعتمد تقييم العلامات التجارية من قبل "براند فاينانس" على معايير صارمة تشمل حجم العمليات، والانتشار الجغرافي، والسمعة العالمية والاقليمية، وتصنيف العلامة التجارية والملكية الفكرية.

«الخليج» يحصد جائزتين مرموقتين من مجلة «إنترناشونال فاينانس»

اعلن بنك الخليج الإعلان عن فوزه بجائزتين مرموقتين، تم استلامهما خلال الحفل السنوي الخامس لتوزيع جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس، الذي أقيم في وقت سابق من هذا الشهر في دبي– دولة الامارات العربية المتحدة.

وقد تسلم جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت لعام 2017" بالنيابة عن بنك الخليج، باسل الأسد، مساعد مدير عام إدارة الفروع المصرفية، فيما تسلم جائزة "أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في الكويت لعام 2017"، أحمد أبل، المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الرقمية لدى بنك الخليج.

وأثناء تسلمه لجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت"، قال باسل الأسد: "إننا على يقين أن عملاءنا أمامهم خيارات، حيث نعمل دائماً على تطوير طرق مبتكرة لتقديم تجربة عملاء مصرفية متميزة. كما أننا ندرك أهمية توفير منتجات مناسبة لهم، وأنه علينا أن نضع الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة بشكل يضمن قيمة مضافة لعملائنا الكرام. إن الفوز بهذه الجائزة المرموقة يعد دليلاً قوياً أننا على الطريق الصحيح."

وتعليقاً على استلامه جائزة "أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية"، قال أحمد أبل: "يأتي هذا التقدير ليؤكد على الأهمية التي يوليها بنك الخليج لتوفير خدمات ومنتجات استثنائية تتجاوز توقعات عملائه. لقد ركزنا عند تصميم تطبيق بنك الخليج للهواتف الذكية على البساطة وكفاءة الاستخدام، بالإضافة إلى معايير الأمان البيومترية التي تتماشى مع أحدث المعايير العالمية. إن عملية الدمج بين سهولة الاستخدام، والبساطة، والأمان، تجعل من هذا التطبيق فريداً من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط."

باسل الأسد و أحمد أبل، أثناء تسلمهما الجوائز من ممثلي مجلة إنترناشيونال فاينانس